مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد13- العدد2022/1،ص ص431- 450

السياسة الإستعمارية لاجتثاث البداوة وأثرها في تحول أنساق البدو الرحل بوادي سوف خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962

أ. طليبة بوراس*
جامعة الوادي، الجزائر Tliba.bouras@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2021/04/29 ؛ تاريخ القبول : 2021/09/18 ؛ تاريخ النشر : 2022/01/30

الملخص

إن إندلاع الثورة التحريرية في الجزائر، لم يكن حكرا على منطقة أو جهة معينة، بل شمل رقعة واسعة من الوطن. دشنتها منطقة وادي سوف بسلسلة من المعارك المتتالية؛ كانت معركة هود كريم بحاسي خليفة التي نشبت في السابع عشر من شهر نوفمبر 1954 إيذانا بانفجارها المتتالي. هذا الحدث الوطني المهم؛ لم يثن التشكيلة الاجتماعية في وادي سوف عن الاشتغال كسابق عهدها، لأنها كانت على أتم الإستعداد للإنخراط الواسع فيه. لا سيما قبائل البدو الرحل؛ التي تجوب صحراء العرق الشرقي على التخوم التونسية والليبية شرقا. هذه القبائل شكلت حلقة وصل بين مناضلي الداخل والمجاهدين الذين يخوضون أعتى المعارك على الحدود الجزائرية التونسية بالخصوص. ذلك الدور الإستراتيجي الهام لتلك القبائل الصحراوية في دعم الثورة ومدها بالغذاء والمال واللباس ومختلف أنواع الدعم اللوجستي؛ تفطنت له وأدركت أبعاده الآلة العسكرية الاستعمارية مبكرا. فانكبت على اختراع مختلف وسائل وطرق تشتيت قبائل البدو الرحل، من خلال زعزعة أسس

Abstract

The poverty of the desert land, the weakness of its yield and the need to renew the pastures of the cattle herds impose a double semi-nomadic way of life in which the ownership of the land is individual and not collective, in accordance with the logic of the urban life; the property is individual based on the presence of palm trees and the permanent availability of water. It became a permanent home for the nomads after their forced settlement. Following the exacerbation of the drought, that is to say the natural environmental factor in addition to the administrative factor; it is the colonial pressure exerted on them through the practices of the French occupation authorities, as well as the material temptation resulting from the planting of palm trees initially and then the emergence of the oil companies later, and otherwise diminishing the role of the camel as a desert ship after the emergence of mechanical transport and

التوازن الاجتماعي الاقتصادي لها. وتفكك القبيلة لقطع الوريد الضامن لحياة النسق الجماعي القبلي. في محاولة لقطع الحبل السري المغذي للثورة بالمنطقة، عن طريق فصلها عن حاضنتها الطبيعية وتجفيف مختلف مصادر الدعم والإسناد اللوجستي.

الكلمات المفتاحية : وادي سوف؛ السياسة الإستعمارية؛ البدو الرحل؛ الثورة التحريرية؛ قطعان الماشية.

the creation of paved path networks. In addition to an important economic factor, it was the monetary agreement that replaced barter. All these elements thus opening the way to the formation of a heterogeneous entity from the remains of fragmented tribes.

Keywords: Oued Souf; Nomads; The Liberation revolution; Colonial policy; Cattle herds.

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

أحدث الاستعمار الفرنسي احتلالا متعدد الأشكال؛ اقتصادي، سياسي واجتماعي على مستوى بنية مجتمع وادي سوف. لا سيما حياة البدو الرحل التي شهدت تحولا عميقا وتصدعا كبيرا نتيجة السياسة الاستعمارية المفروضة غداة اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954. لقد قلبت كل القواعد والتقنيات التقليدية التي كانت تتمفصل حولها البداوة.

تم اقتلاع البدو من مضاربهم وإجبارهم على تغيير نسق عيشهم المعتاد؛ من حياة الحل والترحال إلى ممارسة حياة الإستقرار في القرى. بل حتى زجهم داخل محتشدات خصصت لهم إذا لزم الأمر. كمحتشد البغازلية بمنطقة الرباح جنوب سوف؛ الذي زُج فيه كل أفراد نجع البغازلية (عائلة بوغزالة)، ومحتشد أميه ربح في عمق العرق الشرقي؛ الذي ضم أيضا معظم أفراد نجع الشواشين (عائلة شوشاني) على الحدود الشرقية. لقد ثبت لدى السلطات الاستعمارية بما لا يدع مجالا للشك، دعم البدو الرحل للثورة وانخراطهم اللامحدود فيها؛ فقد أمدوها بالمؤون والرجال، كما كانت خيامهم محطات ومراكز للاتصال والتخابر وتبادل المعلومات بين مجاهدي الداخل وأولئك الرابضين على الحدود.

لذلك، لجأت السلطات إلى إحكام السيطرة وفرض المراقبة الدائمة وتحديد حركة هؤلاء السكان، بغرض اجتثاث تواجدهم في هذه المناطق الحساسة لتجفيف مصادر تموين الثوار وقطع أي اتصال للسكان بهم، وفرض منطقة عازلة بين الحدود مع ليبيا وتونس شرق وادي سوف والمناطق الحضرية غربا، محرم دخولها على غير القوات الفرنسية تحت أي سبب كان.

فما هي إذا؛ أهم الشواهد على هذه السياسة الإستعمارية؟ وما مدى أثرها على أنساق حياة البدو الرحل بصحراء وادي سوف؟ وما تداعياتها على الإنسان والحيوان في تلك المناطق؟.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، وتناول التساؤلات الفرعية، ومن أجل تسهيل مهمة الدراسة والتحليل، قسم الباحث مقالته إلى خمس عناصر رئيسة؛ أولها الوقوف على طبيعة السياسة الإستعمارية المطبقة لاجتثاث البداوة. ثم التطرق إلى ظروف تحول البدو إلى حياة

الإستقرار، بعدها يسلط الباحث الضوء على أحد نماذج الإغراء؛ ممثلا في مشروع قسنطينة وأكذوبته التنموية. ليعرج في العنصر الرابع على تبعات تحول نسق البداوة على الفرد والمجتمع في وادي سوف، ويختمها بأثر تحول نسق البداوة على تربية الماشية.

مستندا أساسا في معالجة الموضوع على وثائق أرشيفية فرنسية؛ من مركز الأرشيف لما وراء البحار (C.A.O.M)، وأرشيف مصلحة التاريخ بوزارة الدفاع الفرنسية (S.H.D.D.F). كما استعان الباحث بتقارير لبعض القادة الفرنسيين؛ الذين مارسوا مهمات إدارية بملحقة الوادي في الفترة الممتدة بين سنتي 1954 – 1962، احتوت عليها مصلحة التراث التاريخي والثقافي بمديرية المجاهدين لولاية الوادي.

1 _ طبيعة السياسة الإستعمارية لاجتثاث البداوة:

بالإضافة إلى مراكزها العسكرية التي زرعتها في قلب المدينة والقرى المترامية عبر إقليم سوف؛ كعميش وحاسي خليفة والمقرن والرقيبة وقمار. عمدت قوات الاحتلال الفرنسي إلى إنشاء مراكز استعمارية قارة ومتنقلة عبر صحراء سوف؛ وحشدت لها قوات عسكرية مختلفة؛ محمولة وراجلة من رجال المهارى والقوم، لا سيما على شريط الحدود الشرقية المتاخم للجارتين تونس وليبيا، من غدامس جنوبا إلى نقرين شمالا[1]. وبالضبط على نقاط المياه والآبار القديمة أو المستحدثة، التي كانت المورد الأساسي لعابري الصحراء، مثل بير الغرافة وبير لحرش وبير تركية وبير الجديد وأميه ربح وغيرها من الآبار؛ التي تعد الرئة التي يتنفس منها البدوي وماشيته في صحراء سوف[2]. الأمر الذي حرم جزئيا أو كليا البدو الرحل من حرية التمتع بمياه هذه الآبار والاستفادة منها.

إضافة إلى ذلك، ومنذ سنة 1955 تم منع التحرك في أماكن كثيرة من العرق الشرقي شماله وجنوبه، وتحديد مجالات التحرك والتضييق المتعمد على البدو في أماكن أخرى من نفس المجال، حيث لم يعد بالإمكان التحرك بحرية وتغيير الوجهة متى يشاء البدوي كسابق عهده. بل وصل الأمر على سبيل المثال لا الحصر إلى منع نجع أولاد بلول وهو أحد فروع عرش الفرجان من سكان عميش؛ الدخول إلى أرض سوف وظلوا في الصحراء التونسية إلى ما بعد استقلال الجزائر[3]، ذنبهم أن قرار

منع الحركة بين البلدين تونس والجزائر صدر وهم داخل الأراضي التونسية. فقد كانت الحدود مفتوحة والمراعي مشتركة بين رعايا الدولتين، ولما جاء قرار المنع لم تعط فرصة ولا مهلة للبدو الرحل لأخذ الحيطة واتخاذ التدابير اللازمة للعودة والدخول لأرض الوطن.

إنها ردود فعل السلطات الإستعمارية إثر اندلا ع الثورة التحريرية بوادي سوف، لا سيما بعد سلسلة المعارك الأولى بالمنطقة مثل: معركة هود كريم بمنطقة حاسي خليفة التي اندلعت في السابع عشر من نوفمبر 1954، ومعركة صحن الرتم جهة منطقة المقرن؛ التي جرت وقائعها في الخامس عشر من مارس 1955، إضافة إلى كبرى المعارك في سوف؛ معركة هود شيكة التي شهدتها المنطقة الواقعة ما بين سيدي عون والدبيلة؛ والتي دامت أحداثها ثلاثة أيام متتالية الثامن والتاسع والعاشر من أوت 1955. والتي قضى فيها المجاهدون على ما يقل عن 600 مجند فرنسي[4]. ردود الفعل كان وقعها كبيرا على بدو سوف، خاصة بعد غلق الحدود الجزائرية التونسية، وتحديد حركة القوافل بين وادي سوف وتخومها الشمالية كمنطقتي تبسة وخنشلة على وجه التحديد.

بالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات الفرنسية بتطبيق الإجراءات الإدارية التالية:

-الضبط الدقيق لفضاءات المرور والتنقل، الدخول والخروج منها؛ لا يتم إلا بتصريح من السلطات مع تحديد المكان والمدة.

-ضبط إحداثيات أروقة الرعي، وتحديد مصادر المياه التي يمكن للبدو استعمالها، داخل شريط أو حزام لا يزيد عن 10 أو 15 كلم فقط عن المناطق الحضرية.

-تسليط أقسى العقوبات على قبائل البدو الرحل الغير ملتزمة بما فرضته السلطات العسكرية.

-التجنيد الإجباري لبعض الشباب الرعاة واقتلاعهم من عائلاتهم تحت التهديد والترهيب والوعيد، لكنهم قدموا بذلك خدمة كبيرة للثوار من حيث لا يعلمون.

فإذا كانت مواجهة البدوي قد تمت بقوة، فذلك لأنه كان يمثل أهم عائق أمام تطبيق مخططات الاستعمار، كان يجب طرده، أو تصفيته جسديا إذا تطلب الأمر ذلك[5].

أحدث الاستعمار خللا كبيرا في نسق البداوة على مستوى إقليم سوف، فقد تمت عملية ترحيل قسري غير مباشر، بحشد وتكديس لكل البدو داخل رواق واحد محدود المجال ومحدود المردود. الماء أصبح شحيحا في المساحات المقصودة للرعي، لقد عمت حالة من البؤس بمناطق تربية الأغنام أو تلك التي تربى فيها الإبل. لم تعد حياة الرعي تفي بحاجيات البدوي الصحراوي، في ظرف أعوام معدودات؛ قل ذلك الوجود المكثف للبدو الذين يجوبون مناطق خارج الحواضر دون خشية، وبكبرياء، بإبلهم وماعزهم وبقطعان أغنامهم الضخمة.

تم دفع البدوي قسرا لصرف النظر عن تربية الماعز والأغنام، بل اضطر عدد كبير من البدو الرحل مكرهين إلى هجر حياة الترحل وتفضيل حياة الاستقرار والإقامة الدائمة.

2 _ ظروف تحول البدو إلى حياة الإستقرار:

إن ظاهرة الإستقرار مرتبطة دائما بالتوسع العام لغيطان النخيل، فالمستقرين الجدد لهم روابط سابقة بمكان إقامتهم الحالي؛ فهو مكان كانت تشغله العائلة في فترات من السنة.

فإذا كان تغيير المكان المعتاد للفلاحة أو السكن بالنسبة للمستقرين؛ يعتبر تفككا للوحدة الإجتماعية، فإن مرور البدوي من حياة التجوال والترحل إلى الإستقرار والاشتغال بالفلاحة؛ تعتبر بالنسبة له أي البدوي، ليس فقط إضعافا للمجموعة القبلية، بل تحولا وانقلابا حقيقيا في نمط العيش أيضا[6].

من الخطأ اعتبار الإستقرار والعيش في القرى تحولا طبيعيا؛ ينتج عنه بالضرورة تقدم حضاري، لأنها فرضية فيها شيء من التسرع والإرتجال ونوع من التجني؛ إذا تم الإكتفاء بالأسباب النظرية فقط، ولم نبحث عن الظروف ونتقصى الأسباب والدوافع الحقيقية والفعلية الكامنة وراء دفع البدوي إلى ممارسة حياة الإستقرار بدلا عن حياة الحل والترحال التي ألفها ردحا من الزمن.

لعله من الضروري التوقف عند معنى قصدنا من كلمة بدوي، ربما أفضل معيار لذلك؛ أن يعيش الرجل ولو جزء من السنة على الأقل في الصحراء بعيدا عن الواحات. مرافقا لقطعان الماشية؛ التي

تشكل القاعدة الإقتصادية الأساسية في الصحراء، حيث يكون قطيع الماعز والضان المورد الأساس بالنسبة لأغلب المربين. أما الإبل فتُعد موردا ثانويا؛ إلا عند بعض الشعامبة[7].

يملك البدو دون استثناء تقريبا نخيلا في سوف، يشتري البدو الرحل النخيل حسب درجة استقرارهم أو يغرسونها بأنفسهم، إلا أن الغراسة تتطلب مجموعة من المعارف التقنية لا يتقنها أغلبهم بحكم ترحلهم شبه الدائم.

كل العائلات البدوية تمضي بعض الوقت في سوف، يزيد أو ينقص حسب درجة جودة المحاصيل. في جميع الأحوال يمكثون من أكتوبر إلى ديسمبر، وإذا كان محصول التمر جيدا يمددون الإقامة إلى جانفي وحتى فيفري أحيانا. مصطلح شبه بدوي يبدو أكثر دقة، رغم أن هناك من يقومون بالتنقل لمسافات طويلة؛ ربما أكثر من 300 كلم، مثل المسافة التي يقطعها الربايع بين منطقة سوف ومراعي الظهر التونسي[8].

إن حالة الإستقرار تبدأ كما ورد ذكره بغرس أو شراء نخيل، ثم بناء منزل. بالنسبة للبدوي الذي يتوفر على رأس مال، يعتبر توظيفا ماليا أكثر أمانا من قطيع يمكن لسنة سيئة أن تبيده في مرة واحدة. رغم أن مثل هذه الحالات تعتبر قليلة في الوقت الحالي.

من حالات الإستقرار النادرة سابقا، خسارة القطيع الصغير للماشية على إثر سنة سيئة. يصبح البدوي على إثرها عاملا يدويا إذا كان لا يملك نخيلا. تقلص عدد رؤوس القطيع لا يدفع دائما لحياة الإستقرار، فحتى وإن مسهم الفقر؛ لا يزال ربايع عميش يغادرون النزلة في الربيع للالتحاق بالصحراء.

رغم الظروف البيئية القاهرة، لا سيما التقلبات المناخية التي كان وقعها خطيرا على النشاط الرعوي كسنوات القحط وفقدان مياه الأمطار، مما تسبب في جفاف الأرض وندرة الأعشاب الضرورية لقطعان الرعي بمختلف أصنافها؛ التي تعتبر الحافز الأول لممارسة حياة الرعي والبداوة. أو نتيجة لريح الربيع، أو اجتياح أسراب الجراد؛ التي قضت على الأخضر واليابس سنة 1957، فإلى غاية هذا التاريخ، لم نسجل خيم في سوف بهذا العدد، الذي تم تسجيله بداية من سنة

1959. لقد أضحى منظر تواجدها بهذا العدد ملفتا، على عكس تواجدها في السابق. ليس فقط الراعي المعزول في أحد أرجاء العرق الشرقي يفتقد لخيمة، لكن العديد من العائلات تفتقد إليها أيضا أو عجزت عن توفير جمل ووسيلة نقلها. لهذا تلجأ العائلة إلى صنع زريبة من الجريد بغرض إتقاء حر الشمس اللافحة بالدرجة الأولى. في هذه الأثناء ومنذ السنتين الأخيرتين قبل الاستقلال لا نجد إقبالا كبيرا على الترحل مثل ما كان الأمر عليه من قبل[9].

الأزمة الاجتماعية الحالية أكثر حدة من أي وقت مضى. فقد أصبح من المستحيل العثور على راع مستعد للعمل؛ أمام إغراء أجور المجندين في الجيش أو الالتحاق بالشركات البترولية. رعي الماشية أصبح لا يقوم به إلا أبناء العائلة نفسها.

بالإضافة إلى رعي الماشية؛ الذي ظل ممارسا على استحياء، هناك تقليد بدوي آخر يلفظ أنفاسه الأخيرة؛ إنه الإشتغال بجمع الحطب وجمع الجلة أو البعر (فضلات الإبل)، وكذا جمع الحلفاء؛ الموجهة كعلف لماعز السكان المستقرين أو وقود لحطب مواقدهم بغرض الطهي أو التدفئة. هذا النشاط يحرك سوق الوادي. عملية التجميع هذه تم تثمينها خاصة بالنسبة للحطب الذي تضاعف ثمنه ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة؛ نظرا للطلب المتزايد على هذه المادة التي تدخل في صناعة الجبس، هذا الأخير زاد الطلب عليه بفضل حركة الإعمار المتزايدة التي تشهدها سوف. وهو الأمر الذي ترك بالغ الأثر على الغطاء النباتي خاصة على طول الطريق الوادي بسكرة، حيث نجد الحطب ينقل حاليا بواسطة الشاحنة[10].

لقد كان التحول أمرا مدبرا ومخططا له وفق خطة مدروسة وواضحة المعالم، رغم صمود البدوي أمام الظروف الطبيعية الطارئة وتأقلمه مع نتائجها، فإنه لم يستطع مجابهة إرادة تحويله ولا الوقوف أمام سياسة الترحيل الممنهجة التي فرضتها السياسة الإستعمارية.

3 _ إغراءات مشروع قسنطينة ومخططات التنمية:

حاولت السلطات الإستعمارية من خلال صناديقها الإنمائية المختلفة؛ عزل الثورة التحريرية عن قاعدتها الشعبية خاصة في الريف، لا سيما عبر منح الدعم الفلاحي والقروض. من أجل

الشروع في التطبيق الفعلي لمشروع توطين البدو في قرى فلاحية. وفقا لما اقترحه مخطط قسنطينة؛ الذي وعد به الرئيس الفرنسي شارل ديغول الجزائريين في الثالث من أكتوبر 1958 بقسنطينة.

لقد شُرع استعجالياً في تنفيذ مشروع إحياء الريف، وقد خصص لبرنامج التجهيز الريفي غلاف مالي مهم، شمل مختلف الأشغال؛ بما فيها أشغال السكن الريفي، خطط لكل قرية ريفية مستحدثة في سوف كقرى الحمراية وهبة والدبيلة؛ عدد متوسط من 100 إلى 120 مسكنا يأوي ما بين 800 و1000 ساكن ريفي[11].

أما متوسط حجم الأسرة فمخطط له أن يتقلص إلى أقل من 07 أفراد، مما يبين غرض المخطط تفكيك العائلة الكبيرة، حيث نمط الحياة المقترح؛ هو الانتقال من الأسرة البطريركية الممتدة إلى الأسرة النووية. كما تقرر إشراك المجمَعين في إنجاز عمليات التشييد المختلفة من المساكن، هذه المهمة على حد تعبير الإدارة ستُسهم في تغيير نمط الحياة البدوية، لأنه حسبها؛ التغيير في نمط السكن يعني التغيير في نمط الحياة. حيث أدخل المشروع مفهوماً جديداً للسكن الريفي، قائماً على تفكيك "الخيمة الكبيرة أو المنزل الكبير" إلى أسر متفرقة يتلاشى معها التضامن العائلي الكلاسيكي وخلق نمط آخر للعيش قائم على الجيرة.

خطط لكل مسكن أن يحتوي على غرفتين، مطبخ ومرحاض مع استعمال مواد البناء المحلية. إذن المجال المبني يظهر إطاراً محدوداً للحياة، أحادي الوظيفة، عوض السكن التقليدي المتميز بالفناء وتعدد وظائف الغرف؛ والتوابع المجالية الأخرى؛ ملجأ الحيوان، ومكان تخزين المواد، ومكان ترتيب الأدوات الفلاحية وغيرها من مستلزمات[12]. الأمر هنا يتعلق بسكن العامل دون أرض يعمل في مزرعة السيد، إذْ لا يملك لا أدوات ولا مواشي ولا منتوجاً.

إن المخطط المعماري المقترح مستوحى في الواقع من مخطط قرى المتروبول الصغيرة، مع إضافة نقاط مراقبة وأسلاك تحصر المجال الاجتماعي، وساحة مركزية تضم مرافق اجتماعية وبعض المدارس، وبلدية تتضمن مصالح طبية، ومكاتب تعاونية، ومركزاً بريدياً...إلخ. السكنات المنجزة تأخذ شكلاً خطياً مستقيماً بالتقابل منفتحة على المحيط الخارجي (استعمال النوافذ). حتى عيون

الماء وطنت في مجال مركزي في المجال العام، يسهل عملية تنقل المرأة الريفية الحديثة. هكذا صمم المخطط في إطار التقسيم الوظيفي للمجال، الذي يحد من النشاط التقليدي، فضلاً عن المنع التام لأي تعديل لعناصر المجال المبني[13]. وحتى الطرق صممت لتكشف عما بالداخل وهو مخطط يذكر المجمعين "بالسجن" بوصفه غريباً عن ثقافتهم ومعيشتهم التقليدية، فقد فرض عليهم بطريقة مغايرة لتصوراتهم وقيمهم.

كانت تناقضات المشروع ترمي إلى إحياء الريف وإقامة قرى وظيفية، مدعمة بمنشآت ومرافق عامة، من شأنها تطوير الريف وتحسين مستوى المعيشة، جندت إمكانات كبيرة من أجل إنجازه، قصد وضع حد للثورة التحريرية ومحاصرتها، بتذويب روح النضال والتمرد في وسط الأهالي.

بيد أن الذي أصبح واضحاً فيما بعد، أن المشروع قد لقي صعوبات غير متوقعة في السعي لتحقيقه، وذلك لاعتبارات عدة منها:

_الاعتبار الاجتماعي: ويتمثل في أن البرنامج كان خياليا أكثر من اللاّزم، لأنه كان يرمي إلى تحويل سريع من نمط حياة تقليدية إلى نظام تعاوني، وما يحمله هذا الأخير من تناقضات جوهرية مع الحياة التقليدية البسيطة.

_ الاعتبار السياسي: يتعلق الأمر بالدور الذي أداه مناضلو جبهة التحرير الوطني ودعوتها إلى مقاطعة البرنامج. أضف إلى ذلك أن المشروع نفّذه الجيش الفرنسي، لذلك ارتاب منه الجميع وعدوه حرباً على الثورة التحريرية.

_ الاعتبار الاقتصادي: تكبيل الفلاحين بقروض ذات فوائد مرتفعة حيث تم توزيع الإستفادات بعدد 100 نخلة لكل مستفيد؛ منها 60 نخلة دقلة نور والباقية من مختلف أنواع النخيل الأخرى[14]. كما حصل كل مستفيد على قرض مالي في صورة راتب شهري يبلغ عشرة ألاف فرنك؛ وذلك لمدة سبع سنوات، وهي المدة المقدرة لتؤتي النخلة أكلها وتبدأ في الإنتاج. في نفس الوقت هو موعد بداية سداد القرض المحصل عليه إلى لفائدة الخزينة. يقوم الفلاح المستفيد بدفع ما قيمته 70 ألف فرنك سنويا؛ إلى غاية الوصول إلى مبلغ واحد مليون فرنك، أي حوالي 14 سنة وبضعة

أشهر. وبعملية بسيطة نجد أن الفلاح المستفيد قد قبض خلال سبع سنوات مبلغ قدره 840 ألف فرنك وسدد للخزينة مبلغ مليون فرنك وهي زيادة قدرها 160 ألف فرنك في مدة 14 سنة، أي بفائدة قدرها حوالي 19 % [15].

كما كان شق المسالك وظهور وسائل النقل الحديثة ووسائل الاتصال كالهاتف والتلغراف، وتقليصها للمسافات وفك العزلة عن المناطق المتباعدة، التي كانت تعتمد سابقا على التنقل بواسطة الإبل والدواب، هذا كله كان له دور في تسريع تخلي أعداد من الرحل عن حياة الترحل وظهور أحياء جديدة وزيادة في نمو الحواضر.

4 _ تبعات تحول نسق البداوة على الفرد والمجتمع:

إن اقتصاد قرى المستقرين بسوف؛ فلاحي بالدرجة الأولى، يتسم بكونه لا يكف لسد الحاجات الغذائية الضرورية. الكل يعيش على اقتصاد الكفاف، خاصة في ظل النمو السكاني المتزايد مع انخفاض نسبة الوفيات لا سيما بين الأطفال لتحسن العناية الطبية[16]. فما بالك بعد دخول أعداد هائلة من البدو الرحل بتلك القرى المتناثرة في فترات متقاربة. وهو الأمر الذي أوقع السكان بين فكي كماشة؛ فقر الفلاحة من جهة والطلب المتزايد على المواد الإستهلاكية من جهة أخرى.

الجدول أسفله، يحصي عدد العائلات المترحلة التي استغنت عن حياة البداوة وآثرت حياة الإستقرار، من خلال عملية مسح لعدد الخيام التي كانت تنصب خلال موسم جني محصول التمور؛ طيلة فصلي الخريف والشتاء.

جدول رقم 01: يوضح انخفاض عدد الخيام بين سنتي (1954 — 1962)[17]

عدد الخيام سنة 1954	عدد الخيام سنة 1962	عدد الخيام الناقصة	نسبة النقص
4000	1500	2500	% 62.5

النقص الذي سُجل على مستوى عدد الخيام؛ التي تنصب لأجل الإقامة المؤقتة للبدو الرحل في سوف، أضيف آليا لعدد المستقرين.

لم تنجم هذه الأزمة عن مصادفات مناخية طبيعية، بل هي نتيجة لتحطيم وتصدع التنظيم الاجتماعي القبلي، الذي كان يأخذ بفضل تنظيمه الفريد المصادفات المناخية بعين الاعتبار؛ كمساوئ سنوات الجدب والقحط والرياح والجراد. هكذا دمرت السياسة الاستعمارية الروابط الإجتماعية وخلقت كيانا مجهولا نتج عنه تكدس يد عاملة من غير عمل بين المستقرين. مما شكل فائض معتبر في كتلة القوى العاملة، مما اضطر الأهالي لهجرة قسرية لمواجهة شظف العيش؛ حتى لا نقول الفقر المدقع. لقد شاعت في العديد من الحالات ظاهرة الإنتقال من حياة الرعي والتنقل نحو الهجرة مباشرة. نسبة الهجرة جد معتبرة في عميش جنوبا؛ حيث نجد في المرتبة الأولى أولاد أحمد ثم الربايع. في الرقيبة شمالا؛ الهجرة تشهد أكثر اهتماما وإمكانية مغادرة حياة الرعي أصبحت متاحة بشكل أوسع. حتى أن الإحصائيات تطلعنا على أرقام مخيفة للقوى العاملة التي غادرت سوف نحو اتجاهات مختلفة داخل وخارج الوطن بغرض الحصول على لقمة عيش أكثر يسرا مما هو في سوف، حتى أن نسبتهم بلغت عند نهاية الخمسينات حوالي 63 بالمئة من التعداد العام للسكان[18].

الأمر البارز أيضا الذي دخل حديثا حياة الرحل؛ خاصة منذ سنة 1958، هو استعداد أبناء ملاك الماشية الرحل للعمل في الصحراء؛ لهذا نجد ما يفوق 106 فردا من البدور الرحل أجراء لدى الشركات الصحراوية منهم؛ 46 عاملا في حاسي مسعود و28 في إيجلي و32 في الشركات العاملة على خط الأنابيب إيجلي قابس[19]. بالمقابل هناك 22 فردا من الرحل إلتحقوا بفرنسا؛ 05 منهم يعملون في الأشغال العمومية. مع الأخذ في الحسبان ميدان آخر يستهوي الشعامبة بصفة خاصة؛ وهو الإنتساب إلى صفوف قوات المهاريست التي تجوب الصحراء. وظل العدد في تزايد حتى بلغ في مطلع سنة 1962 حوالي 250 فردا[20].

بالإضافة إلى ذلك هناك آثار عديدة أخرى يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تحول هيكلة القبيلة وانخفاض حدة تأثيرها على أفرادها، وإن ظلت تعتمد على تراتبها الهرمي الذي على رأسه شيخ القبيلة ويساعده رؤساء العشائر. ذلك يعود إلى انقسام العائلة من حيث

بنيتها؛ وتحولها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وهو ما يلقي بضلاله على تماسك الوحدة الاجتماعية القائمة على العصبية والتعاون إلى التفرق وذهاب وهج العلاقات القرابية الدموية لتفسح المجال لبروز روح الفردانية.

- التحول من الملكية الجماعية للأرض إلى التملك الشخصي، فبدلا من الاستفادة والاستغلال الجماعي للأرض المستغلة برزت ظاهرة حب التملك الفردي أو الشبه جماعي في أحسن الأحوال .

- استفحال ظاهرة الفقر، مما خلق مشاكل اجتماعية جمة من خلال ظهور توسعات سكنية فقيرة كانت وراء انتشار بعض الظواهر والآفات الإجتماعية كالسرقة وشرب الخمر وبعض الموبقات الغريبة عن روح المجتمع السوفي المتمسك بعاداته وقيمه الدينية.

5 _ أثر تحول نسق البداوة على تربية الماشية:

تعتبر تربية الماشية أكثر من ضرورة بالنسبة للبدو الرحل في الصحراء وعلى تخومها، إن لم تكن هي النشاط الوحيد لهم. ويتم الحصول على الحبوب وغيرها من بمبادلتها بمنتوجات تربية الماشية، حيث في الأوقات العادية؛ يعيش ثلثا السكان المحليين في الواقع من حياة الرعي. يوفر القطيع لاسيما الماعز؛ الحليب الذي يشكل الطعام الأساسي للمربي وعائلته، ويُستخدم صوف الخروف لصنع الثياب والبرنس. كما يستعمل بعد مزجه بالوبر لتحسين الخيمة مسكن البدوي، هكذا نفهم أهمية الخراف والماعز في حياة أبناء المنطقة[21].

بلا ريب، لقد أدى تقلص مجالات الرعي والترحل إلى تراجع كبير في أعداد البدو، وهو ما انعكس سلبا وكان له بالغ الأثر في السقوط الحر لأعداد رؤوس الماشية وعلى جميع المستويات والأنواع في سوف.

الأثر كان حادا وأعمق مما نتصور، لقد أمسى البدوي السوفي يرعى أعدادا ضئيلة من الماشية ولا يربي الإبل، يقطع مسافات طويلة ولكن بعدد قليل من الحيوانات؛ بمتوسط كل عائلة متكونة من ستة (06) أشخاص تمتلك في العادة أقل من جملين (02) وسبع (07) معزات وسبعة (07)

خرفان. الجدير بالذكر أن بعض العائلات تخلت عن الخيمة أحيانا لأنها لا تجد وسيلة لحملها. إنها بدون شك تربية الفقراء[22].

أ _ الإبل: ارتبطت كثيرا بأهل المنطقة، وكانت لها فوائد متعددة؛ فمنهم من يتاجر بها ويعتبرها مصدر للرزق، ومنهم من يستفيد من لحمها ووبرها وحليبها. الجمل يعتبر أهم حيوان لدى أهل النجوع؛ حيث يلقب بسفينة الصحراء، لأنه يستطيع تحمل عناء السير مع العطش والجوع لمدة طويلة، وهو ما يمكنُه من قطع مسافات طويلة، ولو كان ذلك في فصل الصيف. في الظروف العادية يشرب الجمل حوالي 30 لترا يوميا. بينما حين يتغذّى على عشب مشبع بالماء؛ تقل حاجته للماء تبعا لذلك، أما عندما تكون الحرارة لافحة فإن صاحبه يورده الآبار كل يومين أو ثلاثة. يبقى أن نوع الكلأ الذي يرتاده هو الذي يحدّد حاجته للماء. حتى أن دراسة أجريت سنة 1956، أظهرت أن متوسط ما يستهلكه الجمل يوميا من العشب هو واحد كلغ في الساعة، علما بأن نسبة إشباع النبات بالماء بلغت 60%، الجمل حينها يكتفي بشرب خمس لترات من الماء مع غذائه[23]. يقطع مسافة 40 كلم في اليوم، بحمولة قد تصل إلى 150 كلغ؛ حيث يحمل كيسين ضخمين مصنوعين من وبر الجمال؛ يسميهما أهل سوف الغراير، توضع فيها الحبوب والتمور وغيرها من المواد.

وحتى تنسب الإبل للعروش المالكة لها وسمت برموز وعلامات مميزة؛ تعارف عليها بين القبائل، وتضاف علامات ثانوية للرموز الأساسية لتحديد فروع العرش.

على مستوى وادي سوف عرفت ثروة الإبل سقوطا حرا من حيث العدد[24]، فإذا استعرضنا إحصاءها منذ اندلا ع ثورة أول نوفمبر 1954 نلاحظ أن أعدادها في انخفاض مستمر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: يوضح انخفاض عدد رؤوس الإبل بوادي سوف (1954 ـ 1962)[25]

السنوات	1954	1955	1956	1957	1958	1960	1962
العدد (رأس)	8000	7700	7500	6900	6600	6000	5000

رغم الخدمات الجليلة التي قدمها هذا الكائن الصبور للصحراء، إلا أنه واجه أخطارا جمّة؛ منها التقليص والتضييق الذي عرفه محيط البيئة البدوية من جهة، وتزايد نسبة الحضر واستغناؤهم التدريجي عن خدماته من جهة أخرى، ناهيك عن توسع شبكة الطرقات المعبدة. هذه العوامل المتزامنة خلال فترة قصيرة نسبيا (1954 – 1962)؛ أدّت إلى تناقص سريع في عدد الجمال. مما انعكس سلبا على البدوي وبقية الماشية التي كان الجمل خدوما لها؛ من نقل للماء، وحمل للحيوانات الصغيرة والضعيفة، وترحيل خيمة البدوي وعدته.

ب _ الماعز: في سوف نسجّل وجود صنفين من الماعز:

_ عنز الصحراء: التي ترعى مع الأغنام، وهي ذات شعر غزير؛ سوداء اللون غالبا، تميزها بقع بيضاء أحيانا، يمزج شعرها مع وبر الجمال؛ لنسج الخيام والأكياس (الغرارير) والأفرشة، وغيرها من المنسوجات المستعملة.

_ العنز البلدي: نجدها داخل التجمعات السكنية، تسمى أيضا الماعز السوداني. ملطاء الشعر؛ ذات لون ناصع صهباء أو بيضاء منقطة، السلالة الأصلية منها بدون قرون؛ ذات أذنين متدليتين، وذائبتين تحت الحنجرة. هذا النوع الأصيل مدرارا للحليب، جلده ثمين، يعيش على ما يقدم له من أعشاب وشعير ومن بقايا الخضر التي تستغني عنها الأسرة. مقابل الاستفادة أساسا وبدرجة أولى من حليبها، وهناك البعض من يتاجر بها أو بحليبها وسمنها[26].

وللأسباب نفسها كما هو الحال لكل أصناف الماشية، أعداد رؤوس الماعز أيضا في تدني مستمر، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 03: يوضح انخفاض عدد رؤوس الماعز بوادي سوف (1954 - 1962)[27]

السنوات	1954	1955	1956	1957	1958	1960	1962
العدد (رأس)	50000	48000	39000	35000	34000	30000	25000

هذه الإحصائيات تحيلنا مباشرة على ملاحظة الانخفاض المستمر وتهاوي عدد الماعز عبر إقليم وادي سوف، ففي أقل من عقد من الزمن تم فقدان نصف ثروة الماعز.

ت _ الغنم: الأغنام الصحراوية أو التونسية هي الأكثر شيوعا في سوف، وهي أغنام صغيرة الحجم نسبيا، رأسها في العادة أحمر؛ وفيرة الصوف وذو نوعية جيدة ومناسبة عند إستخدامه في عملية النسج. تُربي خصيصا بغرض التجارة، ولا يحتفظ الملاك إلا بالعدد الذي يضمن له تكوين القطيع من جديد. لكن الملاحظ أن السياسة الإستعمارية كانت أشد وطأة على قطيع أغنام سوف مقارنة ببقية القطعان[28]. وفيما يلي جدول إحصائي يبين الانخفاض المستمر لأعداد الأغنام بالملحقة.

جدول رقم 04: يوضح انخفاض عدد رؤوس الأغنام بوادي سوف (1954 - 1962)[29]

السنوات	1954	1955	1956	1957	1958	1960	1962
العدد (رأس)	46000	41000	39000	27000	24000	20000	17000

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، نحصي نقص يُقدر بحوالي 29 ألف رأس، وهو رقم مهول فيما يشبه الإبادة لهذه الثروة النفيسة. يُرجّح أن السبب الرئيس لتقلص عددها بهذا الشكل؛ يعود إلى شبه الاستغناء التام عن تربيتها، بعد أن دخل أغلب البدو حياة الاستقرار. وحصر تربية الماشية على بعض الرعاة من أبناء العائلة خاصة.

أما الخيل والبغال والحمير فعُدت في بعض الأحيان نوعا من الترف، لا يمتلكها عامة الناس[30]. استعملها السوفي كوسائل نقل للأفراد والبضائع والتواصل بين العائلات. إضافة إلى الأعمال التي تتطلبها غراسة النخيل من رفع للرمال، ونقل لصناديق التمور، واقتناء المستلزمات الضرورية من سوق الوادي. إن إمتلاك هذه الدواب تفرضه الضرورة التي لامناص عنها، لهذا أحاطها أهل سوف والفلاحون خاصة؛ برعاية قصوى في إطعامها والعناية بها، وهم الذين إستجلبوا بعضها في زمن ما من مناطق بعيدة مثل: توات وغدامس.

بإتساع شبكة الطرقات، تناقص عدد هذه الدواب؛ حتى وإن ظلّ البعض منها موجودا في القرى يؤدي بعض الخدمات، فالبغال والحمير تستعمل خاصة لقيادة العربات التي تنشط بصفة كثيفة في السوق لنقل البضائع لمختلف المقاصد[31].

من خلال المعطيات السابقة، وما جاءت به الجداول أعلاه لحالة الماشية في ملحقة الوادي، وحتى تكون الصورة العامة لما آلت إليه تربية الماشية خلال سنوات الثورة التحريرية؛ أكثر وضوحا، تم إعداد الجدول التلخيصي التالي:

جدول رقم 05: يوضح نسبة نقص قطعان الماشية في سوف (1954 – 1962)

النوع الماشية	فترة الإحصاء	عدد الرؤوس الناقصة	نسبة النقص	النسبة العامة للنقص
الإبل	من سنة 1954 إلى غاية سنة 1962	3000	% 37.5	أكثر من % 50
الماعز		25000	% 50	
الغنم		29000	% 63	

هذه الإحصائيات وهذه النسب تحيلنا كلها على نتيجة واحدة، هي تهاوي حياة البداوة في سوف، والتداعي الحر لاقتصادها. هذا النقص المسجل على مستوى جميع أصناف الماشية لما نترجمه إلى لغة الموازنات الاقتصادية، يفيدنا بما يلي:

_ عجز في مادة وبر الإبل بنسبة قدرها: 37.5 %.

_ عجز في مادة شعر الماعز بنسبة قدرها: 50 %.

_ عجز في التموين بمادة الصوف بنسبة قدرها: 63 %.

_ عجز في التموين بمادة اللحوم الحمراء بنسبة عامة قدرها: 50 %، اضافة إلى النقص المسجل في السنوات السابقة. حتى أصبحت الملحقة تستورد اللحوم بعد أن كانت منطقة مصدرة لها.

لقد كان للعجز المسجل في التموين بمواد؛ الوبر، الشعر والصوف خلال هذه الفترة، إضافة إلى التدهور الذي شهدته خلال السنوات السابقة، بالغ الأثر السلبي على حركة وعدد الأنوال النسيجية في سوف، أي تدهور الصناعة المحلية التقليدية، وما يسببه من تدني لمستوى معيشة فئة عريضة من الأسر التي تعتمد على هذه الصناعة كمصدر عيش.

ما زاد الطينة بلة، تلك الألفين و500 خيمة التي إلتحقت بحياة الإستقرار، أي ما يقدر بأكثر من سبعة عشرة ألف و500 بائس جديد؛ إذا ما كان متوسط أفراد الخيمة الواحدة سبعة أشخاص. هؤلاء جاءوا ليتقاسموا حياة البؤس والفقر والمعاناة؛ مع سابقيهم من المستقرين، الذين

أصبح عددهم حوالي 90 ألف مستقر من مجموع حوالي 100 ألف مواطن تحصيها وادي سوف سنة 1962، أي أكثر من 90 % من سكان سوف أصبحوا مستقرين. هنا نقف على حجم الكارثة حقيقة. لقد انتهى الدور التكاملي بين المستقرين وشبه الرحل. إنه عدد هائل من القوة الشابة القادرة على العمل يتراكم ويضغط بعضه البعض في منطقة محدودة الموارد، منعدمة الإمكانيات؛ لا حل قريب في أفقها إلا خيار المغادرة والهجرة الشبه قسرية.

خاتمة:

إن فقر الأرض الصحراوية، وضعف مردودها وضرورة تجديد مراعي قطعان الماشية، تفرض نمط الحياة المزدوجة؛ حياة نصف البداوة. التي تكون فيها ملكية الأرض فردية لا جماعية، متماشية بذلك مع منطق الحياة الحضرية، لأن الملكية الفردية للأرض على العموم تسير بشكل متواز مع الحياة الحضرية؛ التي كان أساسها وجود النخلة والتوفر الدائم للماء. وهي التي أضحت منزل دائم للبدو الرحل بعد استقرارهم الاضطراري؛ إثر تفاقم الضغط الإداري الاستعماري، الذي مورس عليهم من خلال إكراهات سلطات الاحتلال الفرنسي. بالإضافة إلى الإغراء المادي الناجم لمشروع قسنطينة، في ممارسة مفضوحة لسياسة العصا والجزرة. زيادة على ظهور الشركات النفطية، وتضاؤل إن لم نقل توقف دور الجمل كسفينة للصحراء؛ بعد ظهور النقل الميكانيكي وشق شبكة من المسالك المعبدة.

كل هذه العناصر مجتمعة؛ ساهمت إلى حد كبير في تفتيت وتفكيك البداوة وحياة الترحل كنسق اجتماعي، ونمط عيش جماعي موحد. الأمر الذي فسح المجال لتشكُل كيان غير متجانس من بقايا القبائل المفتتة. أثر بشكل فعال على مستوى ودرجة التكامل والتوازن الذي كان سائدا بين أنساق الحياة لدى البدو الرحل ونظرائهم من الحضر.

لقد حررت الملكية الفردية الفلاح السوفي من العلاقات التي تنسجها القبيلة؛ إطاره الاجتماعي الأصلي لكن دون نشوء روابط أخرى بديلة تملا الفراغ. هكذا عانى المجتمع من ظاهرة تجزيء المجمع أو تفكيكه بعبارة أدق، لنشهد بالتالي ارتدادا تاريخيا. كما انحصرت

العلاقات الاجتماعية في الصلات القرابية، ولم يعد المجتمع ذلك الكل؛ بل عبارة عن مجموعة من الأفراد المنظافين إلى بعضهم البعض. بالتالي دمرت السياسة الإستعمارية العلاقات الاجتماعية، والنسق الاجتماعي القديم، مع غياب علاقات بديلة أرقي منها نوعيا أو تضاهيها على الأقل.

إن الحياة البدوية تعرضت لاستنزاف قاتل في مواردها. وأجهزت السياسة الإستعمارية على أسلوب عيش ونسق حياة؛ كان بالإمكان المحافظة عليه. هكذا تراجع نمط اقتصادي مألوف على حساب نمط جديد لم تتضح معالمه ولم تعدّ له العدة فهو بلا ملامح.

_ المراجع:

1 _ Archives Nationales d'Outre-Mer (A.O.M). 81 F 155.(1961). Organisation du commandement militaire au Sahara. p 09.

2 _ Service Historique De La Défense (SHDDE),1 H 1907 (juin 1958). Étude générale sur le domaine saharien français par le colonel Feyler; répertoire des points d'eau du Oued Souf. P 37.

3 _ A.O.M: 81 F 976. Frontière algéro-tripolitaine dans la région d'El Oued. p 02.

4 _ الإمام، بريك. (2014). الثورة الجزائرية في واد سوف 1954 _ 1962. رسالة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر. ص 41.

5_ BOUKHOBZA, M'HAMED.(1982). L'agropastoralisme traditionnel en Algérie : de l'ordre tribal au désordre colonial, OPU. P 90.

6_ C. Bataillon. (1963). Nomades et Nomadisme au Sahara. Munich, Graphische Betriebe Gmbh, Imprimerie R. Oldenbourg. p 121.

7_ SHDDE: 1 H 1901 (1958). rapport du capitaine Woisard, commandant de sous-secteur d'El-Oued. P07.

8_ C. Bataillon. (1953). LE SOUF: Etude De Géographie Humaine. Institut De Recherches Sahariennes, Université D'Alger. p 44.

9_ C. Bataillon. Nomades et Nomadisme au Sahara, op cit, p 115.

10 _ C. Bataillon. (1960). Ressources et vie de relation du Sahara : l'exemple du Souf. Annales de Géographie. t. 69, n°375. p 501.

11 _ SHDDE: 1 H 1149 (Juin 1960). Rapport Général : Plan de Constantine 1959-1963. Délégation général du gouvernement en Algérie. p 18.

12 _ A.O.M: 81 F 194. Plan de Constantine, développement économique, énergie, emploi, finances publiques, salaires, crédits. p 61.

13 _ SHDDE: 1 H 1149. op cit. p 19.

14 _ A.O.M: 81 F 194. op cit. p 60.

15 _ SHDDE: 1 H 1149. op cit. p 18.

16 _ Agier, Marc(1949). Un aperçu sur le Souf. Revue de géographie. Bulletin de la Société de géographie de Lyon et de la région lyonnaise. Vol 24. n°4. p364.

17 _ فوازان، أندري روجي. (2016). سوف: مونوغرافيا. تر: أبو بكر مراد. باب الوادي، الجزائر، دار المعرفة. ص 144.

18 _ Pigoreau, Jean. (1955). L'émigration des musulmans de l'annexe d'El_oued. Archives de direction de moudjahidine willaya d'El_oued. p 04.

19 _ C. Bataillon. (1960). Ressources et vie de relation du Sahara. op cit. p 507.

20 _ C. Bataillon. Nomades et Nomadisme au Sahara. op cit. p 120.

21 _ فوازان، أندري روجي. المرجع السابق. ص 285.

22 _ C. Bataillon. (1960). Ressources et vie de relation du Sahara. op cit. p 511.

23 _ Ibid. p 512.

24 _ فوازان، أندري روجي. المرجع السابق. ص ص 276 _ 282.

25_ A.O.M: 81 F 2325. Élevage : statistiques diverses concernant le cheptel ovin, chèvres et chameaux au départements sahariens. Rapport de Commune Mixte d'El_oued. p 07.

26 _ فوازان، أندري روجي. المرجع السابق. ص 284.

27_ A.O.M: 81 F 2325. Élevage. op cit. p 05.

28 _ فوازان، أندري روجي. المرجع السابق. ص 285.

29_ A.O.M: 81 F 2325. Élevage. op cit. p 04.

30 _ Agier, Marc. op cit. p 368.

31 _ Rapport Annuel de l'annexe d'El_oued. (1958). Archives de direction de moudjahidine willaya d'El_oued. p 06.